



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/879
S/21025
14 December 1989

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

ORIGINAL : ARABIC

UN LIBRARY

مجلس الأمن
السنة الرابعة والأربعون

APR 6 1990

UN/ISA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
البندين ٢٧ و ٢٩ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للأردن لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نص الرسالة الموجهة إلى سعادتكم من معالي السيد مروان
القاسم نائب رئيس الوزراء وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية المؤرخة في ١١
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والمتعلقة بما جاء في تقرير سعادتكم المقدم إلى الجمعية
العامة في دورتها الحالية الرابعة والأربعين والصادر في الوثيقة A/44/733 في إطار
البند ٢٧ المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

أكون ممتنا لسعادتكم التفضل بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها
كوثيقة رسمية ومن وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٢٧ و ٢٩ من جدول الأعمال
ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله صلاح
السفير/المنحوب الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩
موجهة الى الامين العام من نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية في الأردن

لقد اطلعت على التقرير القيم الذي قمتم بتقديمه الى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حول الوضع في الشرق الاوسط ، والوارد في الوثيقة A/44/733 المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

وإذ أعبر عن التقدير للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ، تحت إشرافكم ، في منطقة الشرق الاوسط خلال العام المنقضي ، فإنني أود أن أشير بصورة خاصة الى أهمية مساعيكم واتصالاتكم الشخصية الرامية الى دفع عملية السلام بهدف التوصل الى تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي وجوهره قضية فلسطين .

إنني أشارككم القلق من أن وقتا شميننا ينقضي دون إحراز تقدم يذكر في مساعي السلام ، وأعتقد جازما أن أطراف الصراع ، والأطراف المهتمة الأخرى ، تقف حاليا أمام فرصة تاريخية ، يجب الحرص على عدم السماح بتلاشيها .

فلقد صدرت عن الجانب الفلسطيني مبادرة بالغة الأهمية ، جسدتها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وما تلاها من خطوات من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ، عبرت عن القبول بتسوية القضية الفلسطينية تسوية سلمية على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . وأدى ذلك الى اكتمال الموقف العربي الذي تبناه مؤتمر القمة الملتئم في مدينة فاس عام ١٩٨٢ . وقد حظي ذلك التوجه الفلسطيني بالدعم العربي في مؤتمر قمة الدار البيضاء في شهر أيار/مايو من العام الحالي .

وكما تعلمون ، فإن القادة العرب كانوا قد أجمعوا في مؤتمر قمة عمان في عام ١٩٨٧ ، على أن المؤتمر الدولي للسلام هو السبيل المناسب للتوصل الى تسوية سلمية دائمة وشاملة في الشرق الاوسط . وجرى تأكيد ذلك الاجماع في مؤتمر قمة الجزائر في عام ١٩٨٨ .

وإنني أتفق مع ملاحظتكم بخصوص التصريحات التي تلقي الشكوك على إمكانية تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ . فالحكومة الاسرائيلية لا تكتفي بإلقاء مثل تلك الشكوك ، بل إنها تعبّر بصورة متكررة ودائمة عن رفضها للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها القرار . وأهمها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وما يستتبع ذلك من رفضها إعادة الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ مقابل السلام .

إن خطة الحكومة الاسرائيلية المعلنة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ تشكل دليلاً واضحاً على ذلك الرفض ، إذ أن أحد الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الخطة تنص على أنه "لن يطرأ تغيير في وضع مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة إلا وفقاً للخطوط الأساسية للحكومة" . كما أن العديد من البيانات والتصريحات الرسمية الاسرائيلية ، ومنها ما تم الإدلاء به في نطاق الأمم المتحدة ، تعبّر بجلاء عن الموقف الاسرائيلي من القرار المذكور .

ونظراً لأهمية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ولكونه يشكل ، بالإضافة إلى القرار رقم ٢٢٨ ، الأساس الذي يجب أن تستند إليه التسوية السياسية ، فإن التزام كافة أطراف الصراع ، والأطراف المهتمة الأخرى بالقرار المذكور ، بصورة واضحة وأكيدة ، يشكل في رأينا ، النقطة المركزية لمجمل عملية السلام . وعليه ، فإن الحكومة الاردنية تؤيد ما يمكن أن يبرزه الالتزام الدولي به .

ومن ذلك المنطلق ، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى ، التزام الاردن التام ، بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ، ولأعيد تسجيل الموقف الاردني من عملية السلام ، كما يلي :

١ - إن مؤتمراً دولياً للسلام ، ترعاه الأمم المتحدة يشكل السبيل المناسب للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، وللقضية الفلسطينية من جميع جوانبها ، وذلك على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٢٢٨ والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

٢ - ومن الطبيعي أن تشارك في المؤتمر كافة أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، بالإضافة إلى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي .

٣ - سيشارك الأردن في المؤتمر ، كطرف معني مباشرة بالصراع العربي - الاسرائيلي ، إلا أنه لن ينوب ، ولن يكون بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية .

٤ - إن تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، وإقامة سلام دائم في المنطقة ، تستوجبان :

(أ) انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية .

(ب) تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني الفلسطيني .

(ج) ضمان مجلس الأمن الدولي لحق كافة دول المنطقة بالعيش ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

(د) تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة شاملة ، وعلى أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ .

(هـ) إزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة .

إنني إذ أعيد تأكيد موقف بلادي ، لأود أن أعرب لكم عن استعداد الأردن التام للتعاون معكم لدفع عملية السلام في المنطقة الى الامام ، مؤكدا ، مرة أخرى ، على الأهمية التي يعلقها على استمرار مساعيكم ، نظرا للمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها الوضع الحالي في المنطقة . ونرى أنه من الضروري أن ينبص الجهد الدولي على العمل لمعالجة الموقف الاسرائيلي الذي ما يزال يشكل العائق الوحيد في طريق إحراز تسوية سياسية شاملة .

(توقيع) مروان القاسم

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية